الأحزاب الكردية في سوريا

التطورات والديناميكيات والمواقف ما بين

٢٠١١ و ٢٠٢٣

بقلم إيفا سافيلسبرغ ويلينا كولار وسيامند حاجو

2023
أيلول / سبتمبر

المركز الأوروبي للدراسات الكردية
European Center for Kurdish Studies

الأحزاب الكردية في سوريا

التطورات والديناميكيات والمواقف ما بين ٢٠١١ و ٢٠٢٣

بقلم إيفا سافيلسبرغ ويلينا كولار وسيامند حاجو

2023
أيلول / سبتمبر

المركز الأوروبي للدراسات الكردية
European Center for Kurdish Studies

تمهيد

يُعتبر المشهد الحزبي الكردي في سوريا مُربكًا، لذا فقد نشرنا مقالًا في عام 2011 بالتزامن مع بداية الثورة السورية بعنوان »من هي المعارضة السورية الكردية؟ تطوُّر الأحزاب الكردية ما بين 1956 و 2011«.[1]

لقد كان اهتمام الأكاديميين والسياسيين والصحفيين بهذا المشهد كبيرًا – حيث كان يُنظر إلى الأكراد على أنَّهم الأفضل تنظيمًا ضمن المعارضة السورية. كان هناك ما مجموعه خمسة عشر حزبًا كرديًا سوريًا نشطًا في سوريا في ذلك الوقت، انحدر اثنا عشر منها من الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا، وقد كان أول حزب كردي سوري على الإطلاق ويعود تاريخ تأسيسه إلى عام 1957.

اليوم وبعد اثني عشر عامًا من ذلك المقال ارتفع عدد الأحزاب الكردية السورية إلى أكثر من 60 حزبًا. ما هي الظروف التي تسببت في تضاعُف عدد الأحزاب إلى أكثر من أربعة أضعاف؟ ما هي التوجُّهات الأيديولوجية الموجودة داخل المشهد الحزبي؟ وما هي التحالفات الأكبر؟ هل يمكن وصف الأحزاب الكردية السورية بأنها ديمقراطية الأهداف والهياكل؟ ما هو الدور الذي تلعبه هذه الأحزاب حاليًا في كردستان سوريا وفي صفوف المعارضة السورية؟

يبني الجزء الأول من هذه الدراسة على مقالنا من عام 2011 ويتناول تطوُّر الأحزاب الكردية السورية من عام 2011 وحتى يومنا هذا. ستستعرض الدراسة الديناميكيات التي لوحِظت داخل المشهد الحزبي الكردي السوري على مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية على خلفية الثورة السورية أو الحرب الأهلية السورية. نشير بشأن بحوثنا حتى عام 2016 بشكل أساسي إلى موقع كردووتش (KurdWatch) الذي أداره المركز الأوروبي للدراسات الكردية (EZKS) بين عامي 2009 و 2016 والذي تتبَّع التطورات في المناطق الكردية في سوريا يومًا بيوم.

يتناول الجزء الثاني من الدراسة مواقف الأحزاب الكردية السورية اليوم، وإلى أي مدى يمكن اعتبارها ديمقراطية من حيث الأهداف والهياكل، وأين يكمن عجزها. نشير كذلك إلى مسح أجريناه بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيو 2023، حيث جمعنا معلومات حول أهم الأهداف الحزبية وتمثيل المرأة والعضوية في التكتُّلات الحزبية الرئيسية في كردستان سوريا: المجلس الوطني الكردي في سوريا (ENKS) ومجلس سوريا الديمقراطية (MSD).[2]

---

1 انظر كردووتش, كانون الأول/ديسمبر 2011, »من المعارضة الكردية السورية؟ تطور الأحزاب الكردية 1956–2011«, متاح على https://web.archive.org/web/20171107020626/http://www.kurdwatch.org/pdf/kurdwatch_parteien_de.pdf.

2 حصل الكاتب المشارك في هذه الدراسة بصفته رئيسًا لتيار المستقبل الكردي في سوريا (Şepêla Pêsrojê ya Kurdî li Sûriyê) وتيار الحرية الكردستاني (Şepêla Azadî ya Kurdistanî), على قدر كبير من المعلومات حول هياكل المجلس الوطني الكردي على وجه الخصوص في سياق اتصالاته مع المجلس ومناقشاته مع الأطراف الفاعلة ذات الصلة.

الجزء الأول: التطورات والديناميكيات

كما ذكرنا سابقًا، كان هناك في المُجمل خمسة عشر حزبًا كرديًا في سوريا في أكتوبر 2011.[3] انبثق اثنا عشر منها من الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا في عام 1957: أربعة من جناحه اليميني، وأربعة من جناحه اليساري وأربعة مما يُسمَّى »بالقيادة المؤقتة«. يعود الانقسام بين اليمين واليسار إلى عام 1965. وفقًا لصلاح بدر الدين زعيم الجناح اليساري للحزب ابتداءً من عام 1969، فقد اختلفت الآراء في إطار مؤتمر الحزب في عام 1965 ما إذا كان أكراد سوريا شعبًا أم أقلية، أي ما إذا كان لديهم الحق في تقرير المصير أو حقوق ثقافية (فقط). تمحورت نقطة الخلاف الثانية حول ما إذا كان الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا جزءًا من الحركة الديمقراطية في سوريا وموقفه من القضايا السياسية والاجتماعية في سوريا وهل يجب أن يقف إلى جانب الحكام أم أن يكون جزءًا من المعارضة السياسية في البلاد. ختامًا تناول مؤتمر الحزب موقفه من الحركة الكردية في العراق، وما إذا كان يجب دعم الملا مصطفى بارزاني أم جلال طالباني.[4]

في عام 1970 وتحت ضغط من الحزب الديمقراطي الكوردستاني (في العراق)، أسفر اجتماع في كردستان العراق عن إعادة توحيد الجناحين على المدى القصير لتشكيل الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (القيادة المؤقتة) التي شارك بها خمسة مستقلين وأربعة أعضاء من اليمين وأربعة أعضاء من يسار الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا، ولكن بدون مشاركة قائدا الجناحين اليميني واليساري للحزب عبد الحميد حاج درويش وصلاح بدر الدين، وعُيِّن دهام ميرو رئيسًا. فشلت تلك الوحدة في نفس العام. غادر درويش العراق إلى سوريا في عام 1971، حيث قام بإعادة إحياء »حزبه« الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا خارج نطاق نفوذ الملا مصطفى بارزاني. وغادر صلاح بدر الدين العراق إلى ألمانيا في عام 1971 لمواصلة عمل الجناح الآخر للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا. بصرف النظر عن ذلك، ظل دهام ميرو رئيسًا للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (القيادة المؤقتة). وتم انتخابه سكرتيرًا للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا في عام 1972 في إطار ما سُمِّى بالمؤتمر الأول للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا والذي عُقِد بعد 15 عامًا من تأسيسه في كردستان العراق.[5] وقعت العديد من الانقسامات والتحالفات قبل بداية الثورة في عام 2011 بحيث تطورت الفروع الثلاثة للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا التي كانت موجودة في عام 1971 إلى اثني عشر حزبًا مستقلًا.

---

3 انظر كردووتش, كانون الأول/ديسمبر 2011, ص 15–14. الجدول المعني متاح على /https://web.archive.org web/20160706003124/http://www.kurdwatch.org/pdf/kurdwatch_parteien_en_2.pdf.

لا تتضمن القائمة حركة الإصلاح الكردية – سوريا (Tevgera Çaksazi Kurdî – Sûriya), برئاسة فيصل يوسف, التي انفصلت عن الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا (Partiya Demokrat a Pêşverû ya Kurdî li Sûriyê) في عام 2010.

4 قد يكون السبب الآخر للانقسام هو الاختلافات الأيديولوجية بين الوجهاء والقيادات الدينية ومُلَّاك الأراضي من ناحية, والأعضاء السابقين في الحزب الشيوعي –ومعظمهم من الطلاب والمعلمين والعمال– من ناحية أخرى, فقد جمع الحزب الديمقراطي الكردستاني سوريا هذه المجموعات المختلفة دون أن يقرِّبها من بعضها البعض.

5 انظر كردووتش ديسمبر 2011: ص 13–12.

الانقسام كتعبير عن غياب الديمقراطية

بدايات الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا مثيرة للاهتمام نظرًا إلى استمرار بعض الهياكل التي نشأت آنذاك حتى يومنا هذا. بجانب ارتباط الأحزاب الكردية السورية بحزب أكثر نفوذًا خارج سوريا، لم تكن هناك هياكل حزبية ديمقراطية، وهو ما انعكس في الانقسامات و »تحفُّظ« الأحزاب فيما يتعلَّق بعقد مؤتمرات حزبية منتظمة. هذه السمات الهيكلية تنسحب على أحزاب كردية سورية أخرى وليس فقط على الأحزاب التي خلفت الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (1957)، كما هو موضَّح أدناه بأمثلة مُختارة لبعض الأحزاب.

أول حزب يُنظر فيه هو الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا بزعامة عبد الحكيم بشار، وهو الحزب الشقيق للحزب الديمقراطي الكردستاني (في العراق) برئاسة مسعود بارزاني، وقد تم تمويله آنذاك من قِبَل الحزب الديمقراطي الكردستاني (في العراق) مباشرة، ومازال يستفيد من سمعة الأخير كأقوى حزب كردي في كردستان العراق حتى يومنا هذا وكذلك من شهرة الملا مصطفى بارزاني مؤسس الحزب. انضم الحزب في أبريل 2014 إلى حزب آزادي (الحرية) الكردي في سوريا برئاسة مصطفى جمعة وحزب آزادي (الحرية) الكردي في سوريا برئاسة مصطفى أوسو وحزب يكيتي (الوحدة) الكردستاني في سوريا برئاسة عبد الباسط حمو لتشكيل الحزب الديمقراطي الكردستاني – سوريا، وتم حل أحزاب المنشأ الأربعة. وقد جادل أعضاء البارتي السابقون في وقت لاحق بأن حزبهم لم يتم حلَّه وإنما انضمت الأحزاب الثلاثة الأخرى إليه في عام 2014 وشدَّدوا على حقيقة أنَّه لم يُشار إلى المؤتمر العام للحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا في عام 2023 على أنَّه المؤتمر الثاني (بعد تسع سنوات من أول مؤتمر في عام 2014) وإنَّما على أنَّه المؤتمر الثاني عشر. بعد انتخابات اللجنة المركزية وتعيين أعضاء المكتب السياسي، انفصل بعض أعضاء الحزب بقيادة مصطفى جمعة الرئيس السابق لأحد حزبي آزادي (الحرية) وعضو المكتب السياسي منذ تأسيس الحزب في عام 2014 بسبب عدم إعادة انتخابه عضواً في اللجنة المركزية. أسس جمعة حركة البناء الديمقراطي الكردستانية ويضم شعار الحزب 2023 و 1957، ترويجًا لصفته خليفًا لـ»الحزب الديمقراطي الكرديَ في سوريا الأصلي«.

كان الحزب الديمقراطي التقدُّمي الكردي في سوريا من بين الأحزاب الأكثر أهمية في عام 2011، وتولى عبد الحميد حاج درويش أمانته العامة لمدة 54 عامًا، من عام 1965 وحتى وفاته في عام 2019. وقد كان الحزب التقدمي مُقربًا من الاتحاد الوطني الكردستاني، ثاني أقوى حزب في كردستان العراق في ذلك الوقت، وتلقَّى دعمًا ماليًا منه. فشل الحزب في انتخاب زعيم جديد بعد وفاة عبد الحميد حاجي درويش. الحزب حاليًا على وشك الانقسام، وفقط جزء من اللجنة المركزية يدعم شقيق درويش.

كما تجدر الإشارة إلى حزب يكيتي (الوحدة) الكردي في سوريا بقيادة إسماعيل حامي في عام 2011. في السنوات التي سبقت بداية الثورة السورية

كان يكيتي هو الحزب الكردي الأكثر نشاطًا، ونظم أعضاؤه العديد من المظاهرات والملصقات وقفوا بجانب الثورة السورية منذ البداية على عكس معظم الأحزاب الكردية الأخرى. تقتصر فترة رئاسة الحزب منذ تأسيسه وحتى يومنا هذا على فترتين مدتهما سنتان كحدٍ أقصى، وهي قاعدة لم تكن مُتَّبعة من أي حزبٍ آخر. كان يكيت مُقربًا من الاتحاد الوطني الكردستاني (في العراق) لفترة طويلة ويتلقى التمويل منه، ثم ظهر على قائمة رواتب الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق ابتداءً من عام 2014. مرَّ يكيتي أيضًا بانقسام بعد عام 2011: غادر عبد السلام خلف برو الحزب في عام 2021 وانضم بفرع منشق من حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (الوحدة) بزعامة هچار علي إلى حزب الشعب الكردستاني السوري.

كذلك كان حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (الوحدة) من الأحزاب المهمَّة قبل الثورة، وربما كان هو الحزب الكردي السوري الوحيد الذي كان لديه نفوذ يُذكَر في منطقة عفرين في عام 2011. خضع هذا الحزب أيضًا لعدد من الانقسامات: طُردَ الحزب من المجلس الوطني الكردي في كانون الأول / ديسمبر 2014 لأنَّه -كحزبين آخرين- أعطى أصواته لمرشحي حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) بدلاً من مرشحي المجلس الوطني الكردي في انتخابات المرجعية الكردية (شاهد الصفحة 11). انضم الجزء المستبعد من الحزب في وقت لاحق إلى مجلس سوريا الديمقراطية (MSD)، وأسَّس أعضاء آخرون في الحزب حزب يكيتي الديمقراطي الخاص بهم والذي عاد تحت قيادة فصلة يوسف إلى المجلس الوطني الكردي. انفصل هچار علي عن فصلة يوسف في عام 2016 وأسَّس حزب يكيتي الديمقراطي الثالث الذي دخل في تحالف مع يكيتي في عام 2021 -كما سبق الذكر- وأطلق على نفسه اسم حزب الشعب الكردستاني السوري. استمر هذا التحالف حتى أغسطس 2023، حتى غادر هچار علي الحزب مرَّة أخرى وأعاد تنشيط حزبه القديم.

من بين الأحزاب الثلاثة التي ليس لها تاريخ مشترك مع »الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا الأصلي«، هناك حزبان مثيران للاهتمام بشكل خاص: تيار المستقبل الكردي في سوريا، الذي تأسس في عام 2005 وتميَّز بمُتحدِّثه قوي الشخصية مشعل التمو ومحافظته على علاقات طيِّبة مع المعارضة العربية على عكس الأحزاب الكردية الأخرى. خشيت الحكومة السورية أن الوحدة بين معارضي النظام العرب والأكراد ممكنة في وجود مشعل التمو، ممَّا أدى إلى اغتياله في 7 أكتوبر / تشرين الأول 2011، ويُفتَرَض أن فرقة اغتيالات من حزب العمال الكردستاني (PKK) دبَّرت ذلك بتكليف من النظام.[6] خلف سيامند حاجو مشعل التمو كرئيس للحزب؛ ثم شهد الحزب انقسامه الأول في عام 2014 عندما غادرت نارين متيني الحزب وأسست حزبًا آخرًا بنفس الاسم، ثم غادرته في عام 2017 ليقوده فادي مرعي، وأسَّست ما أطلقت عليه اسم تيار المستقبل الكردستاني. عقب ذلك انفصال آخر في عام 2017 بقيادة ريزان شيخموس

6 كردووتش, 10 أكتوبر 2011, »القامشلي: مشعل التمو قتل في الاغتيال«, متاح على /https://web.archive.org/web/20160709114527/http://www.kurdwatch.org/?aid=2075&z=de.

الـذي أطـلـق على «حـزبه» اسـم تـيـار مـسـتـقـبل كـردسـتـان سـوريـا، ومن هذا التيار انفصل بدوره سليمان حسين في عام 2020. اتحد تيار المستقبل الكردي بقيادة سيامند حاجو في عام 2020 مع حزب آزادي (الحرية) الكردي في سوريا بقيادة الدكتور طارق خيركي لتشكيل تيار الحرية الكردستاني. هناك حاليًا أربع تيارات مستقبل بجانب تيار الحرية الكردستاني.

الحزب الثاني الذي يتوجَّب ذكره هو حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، الذي تأسَّس في عام 2003. حزب الاتحاد الديمقراطي هو الحزب السوري الشقيق لحزب العمال الكردستاني (PKK) بكردستان تركيا. بعد طرد زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من سوريا في تشرين الأول / أكتوبر 1998 تم تسليم العديد من كوادر حزب العمال الكردستاني رفيعة المستوى إلى تركيا بالإضافة إلى اعتقال وحبس مؤيدي حزب العمال الكردستاني في سوريا لفترات طويلة. كان من المُفتَرض أن يربط تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي الجديد المتعاطفين وأعضاء حزب العمال الكردستاني الذين يعيشون في سوريا بالحزب وفي الوقت نفسه أن يساهم التأسيس الجديد في تفادي قمع الدولة. بيد أن المسعى الأخير لم يُكلَّل بالنجاح، حيث كان حزب الاتحاد الديمقراطي هو الحزب الذي قدَّم أكبر عدد من السجناء حتى بداية الاحتجاجات في عام 2011، بالإضافة إلى الحكم على أعضاءه بأحكام سجن أطول من أحكام أعضاء الأحزاب الأخرى وتعرضهم للتعذيب الممنهج.[7] تغير دور حزب الاتحاد الديمقراطي بشكل كبير مع انطلاق الثورة السورية، وسنتطرق إلى ذلك أدناه.

يُعتبر تطور الأحزاب المذكورة أعلاه أحد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع عدد الأحزاب الكردية السورية إلى أكثر من 60 حزبًا بين عامي 2011 و 2023، حيث تعرضت تقريبًا جميع الأحزاب في تلك الفترة لانقسام أو أكثر. يشير هذا إلى قصور صارخ، فحتى الآن لم تنجح الأحزاب المختلفة في إنشاء هياكل داخلية تتمكن من معالجة النزاعات وإيجاد الحلول بقرار الأغلبية داخل الحزب. عند تنافس العديد من الأشخاص على منصب الرئيس أو مقاعد المكتب السياسي أو اللجنة المركزية، فإن الانفصال عن الحزب يُعتَبَر حلًا مقبولًا للمرشح المهزوم ليصبح أو يظل رئيسًا للحزب أو عضوًا في المكتب السياسي. وبناءً على ذلك فليس من المُستغرب أن تحدث الانقسامات الحزبية في كثير من الأحيان بعد مؤتمرات الحزب والانتخابات التي أجريت في إطارها. وتلعب الأسباب الموضوعية بالكاد دورًا في الانقسامات، فغالبًا ما ينظر من في السلطة إلى الانتخابات على أنَّها تهديد لمناصبهم. يمكن اعتبار تصريح رئيس أحد الأحزاب نموذجًا لذلك، حيث قال: »لماذا يجب أن نعقد مؤتمرًا للحزب؟ لا توجد مشاكل.« من المُفترض أن الانتخابات العامة والحرَّة التي يقرر فيها الشعب أهميَّة الأحزاب المعنية هي السبيل الوحيد لإنهاء الانقسامات المستمرَّة ووقف تضاعُف عدد الأحزاب الكردية السورية، أو أن توضح الانتخابات -على الأقل- أي الأحزاب لديها أكبر

7 انظر كردووتش, سبتمبر 2013, »ماذا تريد المعارضة الكردية؟ السياسة بين أربيل والسليمانية ودمشق وقنديل«, ص 12–13, متاح على https://web.archive.org/web/20180121095322/http://www.kurdwatch.org/pdf/KurdWatch_A009_de_Parteien2.pdf.

قاعدة شعبية.[8] تعد نسب التصويت جانبًا أساسيًا -إن لم تكن الجانب الوحيد- الذي يمنح الشرعية لحزبٍ ما وأهدافه وأعضاءه ويعطي أساسًا للمقارنة مع الأحزاب الأخرى. بيد أن ذلك لا ينحسب على وضع الأحزاب الكردية السورية. هذا يفسر أيضا حرص الأحزاب الكردية السورية على أن تقدّم حزبها كخليف شرعي للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا الذي تأسس في عام 1957. لقد أدلت 6 من الأحزاب الـ 28 التي شاركت في استطلاعنا بأنها تأسَّست في عام 1957، ممَّا يعني أنَّها تعرف نفسها على أنها الخلف المباشر لـ »الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا الأصلي«. وأدلت ثلاثة أحزاب أخرى بأنَّها تأسَّست في عام 1965، أي العام الذي انقسم فيه »الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا الأصلي« إلى الجناحين اليساري واليميني.

يُعد حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) الاستثناء الوحيد للانقسامات. تأسَّس الحزب عام 2003 وفي عام 2004 انفصل كمال شاهين بالوفاق الديمقراطي الكردي، ثم قُتِل على يد كوادر حزب العمال الكردستاني (PKK) في كردستان العراق في عام 2005.[9] اختفى حزبه بعد الواقعة عن الأنظار وعاد للانضمام إلى المجلس الوطني الكردي مع بداية الثورة، ثم وطَّد علاقته مع حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) عقب استبعاده من المجلس الوطني الكردي (ENKS) في عام 2014 وانضم إلى مجلس سوريا الديمقراطية (MSD). يرجع عدم وجود انقسامات أخرى لحزب الاتحاد الديمقراطي جزئيًا إلى أن حزب العمال الكردستاني (PKK) لا يتورَّع عن قتل المنشقِّين، وأن كل من يترك حزب الاتحاد الديمقراطي يفقد الكثير من النفوذ وخاصةً منذ تأسيس الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

التحالفات الاستراتيجية

تكاملًا مع الانقسامات المختلفة، تشكَّلت تحالفات حزبية متعددة من عام 2011 فصاعدًا[10]، وفي طليعتها المجلس الوطني الكردي الذي تأسس في أكتوبر / تشرين الأول 2011. كان الهدف من التأسيس هو الاستفادة من الشعبية التي اكتسبتها التنظيمات الشبابية المختلفة من خلال مشاركتها في المظاهرات المناهضة للنظام، وتوحيد الأحزاب السياسية الكردية بشكل ممنهج، وتمثيل المطالب الكردية بشكل أكثر فعالية. لم يتحقق أي من هذه الأهداف على الرغم من إشراك التنظيمات الشبابية لأن الأخيرة سرعان ما فقدت أهميتها. لم يهتم المجلس الوطني الكردي بالعمل على إيجاد مواقف مشتركة يُعوَّل عليها، فقط في بداية الثورة السورية كان هناك نقاش حول ما إن كان ينبغي دعم الثورة أم لا. وصوَّت لصالح هذا الخيار فقط تيار المستقبل الكردي وحزب

8 كردستان العراق مثال جيد للمقارنة: قبل الانتخابات الأولى في عام 1992 كان هناك العديد من الأحزاب في المنطقة كما هو الحال في كردستان سوريا, ومع ذلك أظهرت نتيجة الانتخابات أن ثلاثة أحزاب – الحزب الديمقراطي الكردستاني بالعراق والاتحاد الوطني الكردستاني والحركة الإسلامية – حازت على أكثر من 94٪ من مُجمل الأصوات. وحصلت الأحزاب الأخرى -باستثناء الحزب الاشتراكي الكردستاني الذي حصل على 2.6٪ من الأصوات- على أقل من 1٪. انضمَّ بعضها إلى الأحزاب الأكبر, واختفت بقيتها.

9 انظر غدير نصري وأرمان سليمي, »الأكراد السوريون: علاقة الأقلية بالأغلبية«, المجلة الإيرانية للشؤون الخارجية, المجلد الخامس, رقم 2, Summer 2014, pp. 135–163: 148, available at file :///C :/ Users/User5/Downloads/1035820141806.pdf.

10 كانت هناك أيضًا محاولات سابقة من قبل أطراف مختلفة لتوحيد القوى, انظر كردووتش, ديسمبر 2011, ص 22–20.

يكتي (الوحدة) الكردية في سوريا وحزب آزادي (الحرية) الكردي في سوريا الذي لم يكن قد انقسم بعد. انضمت الأحزاب الثلاثة إلى المجلس الوطني السوري الذي تأسس في آب/أغسطس 2011. إثر تأسيس المجلس الوطني الكردي بعد بضعة أشهر، أصدر الأخير مرسوماً بعدم جواز عضوية أي حزب تابع له في أي من تحالفات المعارضة السورية، وبناءً على ذلك غادر حزب آزادي (الحرية) وحزب يكتي (الوحدة) التحالف ولم يبق سوى تيار المستقبل. حذَّر الرئيس الأمريكي باراك أوباما في آب / أغسطس 2012 من أن تحضير واستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا سيُعتبر تعديًا «لخطٍ أحمر»، وبما أنَّ النظام السوري كان قد استخدم بالفعل الغاز السام في ذلك الوقت، توقَّع الكثيرون -بما فيهم المجلس الوطني الكردي- أنَّ الولايات المتحدة ستتدخل عسكريًا في الحرب وأنَّه نتيجة لذلك قد تتولى المعارضة السلطة في سوريا، وعلى هذه الخلفية انضم المجلس الوطني الكردي إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية (ائتلاف) الذي تأسس في الدوحة في تشرين الثاني / نوفمبر 2012، وبقي جزءًا منه بالرغم من اختلافات الرأي المتكررة فيما يتعلق بإنفاذ حقوق الأقليات.

بالنسبة للتمثيل الفعال للمواقف الكردية، نجح المجلس الوطني الكردي في أن يكون مُمثَّلًا كمجموعة مستقلة في هيئة التفاوض السورية. هذا أمر جدير بالملاحظة لأنه -كما أسلفنا- عضو في الائتلاف وبالتالي فهو مُمثَّل بحصة الأخير في هيئة التفاوض. بالإضافة إلى ذلك فالمجلس مُمثَّل منذ عام 2018 بعضوين في اللجنة الدستورية السورية وأحدهما عضو في المجموعة المصغرة. وقد ساهم ذلك بدوره في زيادة ظهور المجلس. مع ذلك، دعا المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا السابق ستيفان دي ميستورا مرارًا وتكرارًا في عام 2016 إلى وجوب تمثيل »الأكراد« بجنيف، في إشارةٍ واضحة إلى أنَّه يعتبر حزب الاتحاد الديمقراطي مُمثلًا للأكراد السوريين.[11]

يرجع ذلك إلى اكتساب حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) نفوذًا كبيرًا مع بداية الثورة، حيث منحت الحكومة السورية بين عامي 2012 و 2013 حزب الاتحاد الديمقراطي وميليشيته -وحدات حماية الشعب (YPG) السيطرة على أجزاء كبيرة من المناطق ذات الأغلبية الكردية في سوريا.[12] في المقابل تحرَّك حزب الاتحاد الديمقراطي ضد التنسيقيات النشطة بالثورة، خاصةً في السنة الأولى من الثورة، ثم ركز في وقتٍ لاحق بشكلٍ متزايد على تعزيز سلطته.[13] مُضيِّقًا بذلك مجال العمل سياسي على أحزاب المجلس الوطني الكردي منذ ذلك الوقت وحتى

11 انظر AFP, 12 مارس 2016, »مبعوث الأمم المتحدة: يجب تمكين الأكراد من طرح وجهات نظرهم حول مستقبل سوريا «, متاح على https://www.dailymail.co.uk/wires/afp/article-3489206/Kurds-able-views-Syrias-future-UN-envoy.html.

12 في الوقت الحالي, أي في سبتمبر 2023, يسيطر حزب الاتحاد الديمقراطي وقوات سوريا الديمقراطية التي تهيمن عليها وحدات حماية الشعب التابعة لها على شمال شرق سوريا وديرانه حتى دير الزور ومنطقة الرقة ذات الأغلبية العربية وكوباني الكردية (عين العرب). من ناحية أخرى تسيطر تركيا على المناطق ذات الأغلبية الكردية -على الأقل قبل الثورة السورية- المحيطة بسيري كانيه (رأس العين) ومنطقة عفرين. انظر https://mapsontheweb.zoom-maps.com/post/690916739506208768/current-situation-in-syria.

13 انظر كردووتش, سبتمبر 2013: ص. 16.

اليـوم. إن إغـلاق مكاتـب الاحـزاب وحرقهـا والاعتقـال المتكـرر لأعضـاء المجلـس الوذنـي الكـردي والتجنيـد القسـري للشـباب والشـابات الأكـراد ممارسـات يوميـة أدَّت إلـى هروبهـن وهروبهـم مـن المناطـق الخاضعـة لحكـم حـزب الاتحـاد الديمقراطي.[14] كمـا أجبـر فـرض منهـج مدرسـي جديـد ينشـر أيديولوجيـة حـزب العمـال الكردسـتاني وعـدم اعتـراف الحكومـة السـورية وكافـة الـدول بالشـهادات العديـد مـن العائـلات الكرديـة علـى الفـرار حرصًـا علـى المسـتقبل المهنـي لأطفالهـا. المنهـج الجديـد إلزامـي فقـط للأكـراد فـي المناطـق ذات الأغلبيـة الكرديـة فـي مناطـق الإدارة الذاتيـة لشـمال وشـرق سـوريا.[15]

زادت أهميـة الوسـاطة السياسـية بيـن حـزب الاتحـاد الديمقراطـي والمجلـس الوطنـي الكـردي بعـد تمـدُّد نفـوذ الأخيـر. وكان مـن بيـن الوسـطاء الأوائـل رئيـس كردسـتان العـراق آنـذاك ورئيـس الحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني مسـعود بارزانـي. دعـا بارزانـي المجلـس الوطنـي الكـردي ومجلـس الشـعب فـي غـرب كردسـتان، وهـو هيئـة تابعـة لحـزب العمـال الكردسـتاني ويشـارك بهـا حـزب الاتحـاد الديمقراطـي، إلـى أربيـل عـدة مـرات فـي صيـف عـام 2012. أفضـى ذلـك إلـى إبـرام اتفاقيـة أربيـل الأولـى وتشـكيل الهيئـة الكرديـة العليـا فـي تمـوز / يوليـو 2012 التـي مُثِّـل فيهـا الطرفـان بالتناصـف وكان مـن المُقـرَّر أن تسـاهم فـي إدارة المناطـق الكرديـة فـي سـوريا. لكـن سـرعان مـا تبيَّنـت صعوبـة ذلـك الهـدف، فبعـد أن حـاول بارزانـي دون جـدوى حـل الخلافـات فـي تشـرين الثانـي / نوفمبـر 2012، قـام بدعـوة رؤسـاء أحـزاب المجلـس الوطنـي الكـردي وممثلـي حـزب الاتحـاد الديمقراطـي إلـى أربيل مـرة أخرى فـي نيسـان / أبريـل وأيـار / مايـو 2013. امتنـع ممثلـو حـزب الاتحـاد الديمقراطـي عـن حضـور الاجتمـاع علـى أسـاس أن حـزب الاتحـاد الديمقراطـي »لـم يكـن جـزءًا مـن المشـكلة«. ولـم يسـاهم تأسـيس الهيئـة الكرديـة العليـا فـي توسـيع نفـوذ أحـزاب المجلـس الوطنـي الكـردي.[16]

نجـح مسـعود بارزانـي فـي عقـد اجتمـاع ثـانٍ فـي أربيـل وإبـرام اتفاقيـة أربيـل الثانيـة فـي كانـون الأول / ديسـمبر 2013. وقـد تـم ذلـك علـى خلفيـة محادثـات جنيـف اثنـان. تنـاول الاجتمـاع تطويـر موقـف كـردي مُشـتَرَك وطرحـه فـي محادثـات السـلام. اتفـق الطرفـان علـى عـدَّة نقـاط ولكـن ليـس علـى كيفيـة التشـارك فـي إدارة المناطـق الكرديـة. فـي الوقـت ذاتـه وسَّـع حـزب الاتحـاد الديمقراطـي سـيطرته علـى المناطـق الكرديـة مُعلنًـا إنشـاء الإدارة الذاتيـة لغـرب كردسـتان (لاحقـاً شـمال وشـرق سـوريا) بعـد شـهر واحـد فقـط مـن إبـرام اتفاقيـة أربيـل الثانيـة. احتـجَّ المجلـس الوطنـي الكـردي علـى هـذه الخطـوة مشـيرًا إلـى أن الإدارة الذاتيـة لا تمثـل المجلـس الوطنـي الكـردي ولا تتحلَّـى بالشـرعية.[17]

14 للاطـلاع علـى انتهـاكات حقـوق الإنسـان التـي ارتكبهـا حـزب الاتحـاد الديمقراطـي حتـى عـام 2016، انظـر https://web.archive.org/web/20170715034120/http://www.kurdwatch.org/?cid=1&z=en. انظـر أيضًـا هيومـن رايتـس ووتـش 2014، »تحـت الحكـم الكـردي: الانتهـاكات فـي المناطـق التـي يديرهـا حـزب الاتحـاد الديمقراطـي فـي سـوريا«، متـاح علـى https://www.hrw.org/report/2014/06/19/under-kurdish-rule/abuses-pyd-run-enclaves-syria.

15 للاطـلاع علـى المنهـج الدراسـي، انظـر محمـد أميـن جنكيـز، 19 أبريـل 2021، »فـك تشـفير الحـوار الكـردي فـي سـوريا«، الشـرق للأبحـاث الاسـتراتيجية، متاح علـى https://research.sharqforum.org/2021/04/19/intra-kurdish-dialogue-in-syria/.

16 انظـر كردووتـش، سـبتمبر 2013: ص. 16.

17 انظـر سـهيل الغـازي، 14 مايـو 2021، » المفاوضـات الكرديـة الكرديـة فـي سـوريا«، متـاح علـى https://timep.org/2021/05/14/

بحلول تشرين الأول / أكتوبر 2014 سيطر تنظيم الدولة الإسلامية على مناطق واسعة من سوريا، بما في ذلك مدينة كوباني الواقعة في المنطقة الكردية. قرَّرت الولايات المتحدة دعم وحدات حماية الشعب عسكريًا، وفي الوقت نفسه احتاجت دعم الحكومة الإقليمية لكردستان العراق برئاسة بارزاني.[18] على هذه الخلفية، عُقِد اجتماع آخر في دهوك في الفترة من 14 إلى 22 تشرين الأول / أكتوبر 2014. جمع الاجتماع بين ممثلي المجلس الوطني الكردي وحركة المجتمع الديمقراطي (TEV - DEM) التي أسَّسها في عام 2011 حزب الاتحاد الديمقراطي والأحزاب الأخرى الموالية لحزب العمال الكردستاني. وفي بيان صحفي نُشِر في 22 تشرين الأول / أكتوبر 2014 أُعلِن عن إنشاء »المرجعية الكردية« لتضع استراتيجية مشتركة وموقفًا سياسيًا كرديًا مُوحَّدًا. بخلاف »الهيئة الكردية العليا« لم تقتصر مقاعد »المرجعية الكردية« على المجلس الوطني الكردي وحركة المجتمع الديمقراطي فحسب، بل توجَّب كذلك تمثيل 20% من الأحزاب المستقلة، وأثارت مسألة تحديد هذه الأحزاب المستقلة الجدل.[19]

عقد الاجتماع الأول للمرجعية الكردية في 16 كانون الأول / ديسمبر 2014 وشارك اثنا عشر ممثلاً تم اختيارهم في 7 كانون الأول / ديسمبر عن المجلس الوطني الكردي، واثني عشر ممثلاً عن حركة المجتمع الديمقراطي (TEV - DEM). كما تم انتخاب ستة أعضاء آخرين خلال الاجتماع، خمسة منهم مقربون من حزب الاتحاد الديمقراطي وأحدهم عضو في حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (الوحدة). ولأن مرشحي حزب الاتحاد الديمقراطي حصلوا حتمًا على أصوات من المجلس الوطني الكردي، شكَّل المجلس الوطني الكردي لجنة تحقيق لكشف الحقائق. أبلغت اللجنة المجلس الوطني الكردي بتاريخ 24 كانون الأول/ديسمبر أنَّ الأصوات المفقودة جاءت من ثلاثة أحزاب بالمجلس: حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (الوحدة)، والحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) بقيادة نصر الدين إبراهيم، وحزب الوفاق الكردي السوري وهو جزء مُنشَق من حزب الاتحاد الديمقراطي. استبعد المجلس الوطني الكردي هذه الأحزاب وسحب منها مقاعدها في المرجعية الكردية، وعُيِّن ثلاثة أعضاء جدد مستقلين عن الحزب بالهيئة. بناءً على ذلك صرَّح المتحدث باسم حزب الاتحاد الديمقراطي آلدار خليل بما مفاده أنَّه يجب تقليل عدد مقاعد المجلس الوطني الكردي في المرجعية الكردية بسبب استبعاده ثلاثة أحزاب، وأنَّه أصلًا لا يمكن تبديل أعضاء المرجعية.[20]

./kurdish-kurdish-negotiations-in-syria

18 راجع كردووتش, 3 نوفمبر 2014, «عين العرب: الدولة الإسلامية لا تزال متفوقة», متاح على .https://web.archive org/web/20160709092127/http://www.kurdwatch.org/?aid=3285&z=de ,وكذلك كردووتش, 12 نوفمبر 2014, «عين العرب: وصول البيشمركة والجيش السوري الحر», متاح على //:https://web.archive.org/web/20160709092005/http www.kurdwatch.org/?aid=3297&z=de.

19 راجع كردووتش, 7 نوفمبر 2014, »دهوك: المجلس الوطني الكردي وحركة المجتمع الديمقراطي يؤسسان هيئة جديدة«, متاح على .https://web.archive.org/web/20180121114350/http://www.kurdwatch.org/index php?aid=3290&z=de&cure=1018.

20 راجع كردووتش, 28 ديسمبر 2014, «القامشلي: تفكك المجلس الوطني الكردي», متاح على .https://web.archive org/web/20160709091536/http://www.kurdwatch.org/?aid=3329&z=de. من الواضح أن آلدار خليل أفشل المحادثات عمدًا, لأنه لم يعد بحاجة إلى المجلس الوطني الكردي أو الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي بعد الانتصار على الدولة الإسلامية في كوباني.

أتى الفشل النهائي لاتفاقيات دهوك في شباط / فبراير 2015 عندما نظَّمت الإدارة الذاتية انتخابات إقليمية في أجزاء من الأراضي التي تسيطر عليها دون إشراك المجلس الوطني الكردي.[21]

أسَّس حزب الاتحاد الديمقراطي مجلس سوريا الديمقراطية (MSD) في كانون الأول/ديسمبر 2015 كتحالف حزبي بديل للمجلس الوطني الكردي قُبَيل استئناف المفاوضات بجنيف في شباط/فبراير 2016 (جنيف الثالث). يعتبر مجلس سوريا الديمقراطية (MSD) نفسه مظلَّة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا والذراع السياسي لقوات سوريا الديمقراطية. وفقًا لتصريحاته، فالمجلس مُنفتِح على جميع المنظمات والشخصيات السياسية ولتحمُّل المسؤولية لإنقاذ سوريا وإحداث التغيير الديمقراطي الشامل وتحقيق المساواة بين الجنسين وتحقيق العدالة وبناء نظام يجسّد المشروع الوطني.[22] أغلب الأحزاب الأعضاء في مجلس سوريا الديمقراطية (MSD) أحزاب كردية، وبجانبها هناك أحزاب عربية وآشورية وإيزيدية ومنظمات كحركة المجتمع الديمقراطي والإدارة الذاتية. بيد أن فكرة حزب الاتحاد الديمقراطي في إنشاء مجلس سوريا الديمقراطية لكي تعتبره تركيا والمعارضة العربية طرفًا قادرًا على المشاركة في الحوار بجنيف لم تُكلَّل بالنجاح.

مع الانتصار العسكري لقوات سوريا الديمقراطية على تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا في آذار / مارس 2019، حاول حزب الاتحاد الديمقراطي كسب أرضية دبلوماسية والحصول على اعتراف رسمي بإدارته، ومن ثم وافق على المشاركة في الحوار الكردي-الكردي التي بدأته فرنسا واستمرَّت به الولايات المتحدة الأمريكية. قدَّم حزب الاتحاد الديمقراطي ائتلافًا جديدًا لهذا الغرض في أيار / مايو 2019 سمَّاه أحزاب الوحدة الوطنية الكردية (PYNK)، وهي مجموعة مؤلفة من 25 حزبًا[23] وتشتمل جميع الأحزاب الكردية الأعضاء في مجلس سوريا الديمقراطية. عُقِدت جولتان من المحادثات بين المجلس الوطني الكردي وأحزب الوحدة الوطنية الكردية أدتا إلى وضع المرجعية الكردية العليا في حزيران / يونيو 2020 باعتبار اتفاقية دهوك أساسًا للمفاوضات المستقبلية وللنظر في مشاركة المجلس الوطني الكردي في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. بيد أن الجولة الثالثة من المحادثات لا تزال مُعلَّقة حتى يومنا هذا. يرجع ذلك جزئيًا إلى عدم وجود موقف مُوحَّد بشأن المحادثات داخل صفوف قوات سوريا الديمقراطية وحزب الاتحاد الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني.[24] لذا فمستقبل المحادثات مجهول في الوقت الحالي.

21 انظر سهيل الغازي, 14 مايو 2021, «المفاوضات الكردية الكردية في سوريا», متاح على https://timep.org/2021/05/14/kurdish-kurdish-negotiations-in-syria/.

22 انظر »من نحن«, متاح على https://m-syria-d.com/en/?page_id=4254.

23 انظر ASO, مركز الاستشارات والدراسات الاستراتيجية, يونيو 2020, „ظهور وتطور الحركة السياسية الكردية في سوريا«, متاح على https://www.asocenter.org/files/The%20Emergence%20and%20Development%20of%20Kurdish%20Political%20Movement%20in%20Syria%20Edited%20report.pdf.

24 انظر أيضًا الأسباب المختلفة لفشل المحادثات محمد أمين جنكيز, 19 أبريل 2021, »فك شفرة الحوار الكردي في سوريا«, الشرق للأبحاث الاستراتيجية, ص. 4 و ص. 8–12, متاح على https://research.sharqforum.org/2021/04/19/in-tra-kurdish-dialogue-in-syria/.

الجزء 2: المواقف والتوجهات

كما هو مُوضَّح في الجزء الأول من هذا البحث، توجد حاليًا كتلتان كبيرتان في سوريا تتوحَّد فيهما مختلف الأحزاب الكردية السورية: المجلس الوطني الكردي ومجلس سوريا الديمقراطية. ولكن ماذا يعني أساسًا الانتماء إلى أحد الكتلتين؟ هل تختلف الأهداف السياسية للأحزاب اعتمادًا على انتمائها لإحدى الكتلتين المذكورتين أعلاه؟

هيمنة البُعد العرقي

تواصلنا مع 43 حزبًا كرديًا سوريًا كجزء من دراستنا، وتلقّينا ردودًا من 28 حزبًا. 14 من هذه الأحزاب أعضاء في المجلس الوطني الكردي، و11 منها أعضاء بمجلس سوريا الديمقراطية، و4 أحزاب مستقلة. ولم يتواصل معنا أهم حزبين كرديين سوريين، ألا وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا وحزب الاتحاد الديمقراطي. قد يبدو ذلك عاملًا معرقلًا للدراسة، إلا أنَّ امتناعهما غير إشكالي، حيث لا يختلف الحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا منهجيًا عن الأحزاب الأخرى في المجلس الوطني الكردي التي شاركت في استطلاعنا والتي تتبع فعليًا منهجيته. بالإضافة إلى ذلك، فهناك ما يكفي من المعلومات المتاحة للرأي العام حول كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا وحزب الاتحاد الديمقراطي بحيث يمكن الحصول على بيانات سليمة حول مواقفهما حتى بدون مشاركتهما في الاستطلاع.

بادئ ذي بدء، سنركِّز على المعلومات التي قدمها ال 28 حزبًا حول أهدافهم السياسية. كانت أهم الأهداف التي وردت هي الاعتراف بحقوق الأكراد (وَرَدَ 23 مرة: من 14 حزبًا من المجلس الوطني الكردي، ومن 8 أحزاب من مجلس سوريا الديمقراطية، ومن حزب واحد مستقل)، والديمقراطية (وَرَدَت 22 مرة: من 10 أحزاب من المجلس الوطني الكردي، ومن 9 أحزاب من مجلس سوريا الديمقراطية، ومن 3 أحزاب مستقلة)، وأعقب ذلك الاعتراف بالأكراد في الدستور السوري (وَرَدَ 16 مرة: من 6 أحزاب المجلس الوطني الكردي، و 9 أحزاب من مجلس سوريا الديمقراطية، وحزب مستقل واحد)، والتعددية (وَرَدَت 12 مرة: من 4 أحزاب المجلس الوطني الكردي، ومن 7 أحزاب من مجلس سوريا الديمقراطية، ومن حزب مستقل واحد) والفيدرالية (وَرَدَت 11 مرة: من 7 أحزاب من المجلس الوطني الكردي، ومن حزب واحد من مجلس سوريا الديمقراطية، ومن 3 أحزاب مستقلة)، العدالة الاجتماعية (ورَدَت 7 مرات: من 3 أحزاب من المجلس الوطني الكردي، ومن 3 أحزاب من مجلس سوريا الديمقراطية، ومن حزب مستقل واحد)، اللامركزية (وَرَدَت 7 مرات: من حزب واحد من المجلس الوطني الكردي، ومن 6 من مجلس سوريا الديمقراطية، ومن حزب مستقل واحد) حق تقرير مصير الأكراد (وَرَدَ 5 مرات: من حزب واحد من المجلس الوطني الكردي، ومن حزبين من مجلس سوريا الديمقراطية، ومن حزبين مستقلين)، سيادة القانون (وَرَدَت 5 مرات: من حزبين من المجلس الوطني الكردي، ومن حزب من مجلس سوريا الديمقراطية، ومن حزبين مستقلين)، الحقوق الثقافية (وَرَدَت 4 مرات: من حزب واحد من المجلس الوطني الكردي، ومن 3 أحزاب من

مجلس سوريا الديمقراطية)، حقوق المرأة (وَرَدَت 5 مرات: من 4 أحزاب من مجلس سوريا الديمقراطية ومن حزب واحد مستقل)، الحقوق اللُّغوية (وَرَدَت 4 مرات: من 3 أحزاب من المجلس الوطني الكردي، ومن حزب واحد من مجلس سوريا الديمقراطية)، حماية الهوية الكردية (وَرَدَت 4 مرات: من 3 أحزاب من المجلس الوطني الكردي، ومن حزب واحد من مجلس سوريا الديمقراطية)، العلمانية (وردت 3 مرات: من حزبين من مجلس سوريا الديمقراطية، ومن حزب مستقل)، ووَرَدَت حماية البيئة مرَّة واحدة فقط كهدف حزبي لحزب من مجلس سوريا الديمقراطية، ولم يكن هناك ذكر لأي أهداف الاقتصادية على الإطلاق.

من الواضح أن تركيز الغالبية العُظمى من الأحزاب الكردية السورية ينصب على البُعد العرقي، أي كل ما يتعلق بحقوق الشعب الكردي. بهذا الصدد وردت ستة أهداف مختلفة ابتداءً من الاعتراف بالأكراد ووصولًا للحقوق اللغوية. عادةً ما تُمثِّل الحقوق اللغوية أو الحقوق الثقافية تجسيدًا للمطالب العرقية الأخرى. ولا تختلف في ذلك مواقف أحزاب المجلس الوطني الكردي وأحزاب مجلس سوريا الديمقراطية، ولا حتَّى الأحزاب المستقلة. أدى تجاهل حقوق الأكراد في سوريا لعقود طويلة إلى زيادة أهمية المطالبة بالحقوق العرقية ضمن أطياف الأحزاب الكردية. ويرتبط هذا أيضًا بحقيقة أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية لا تلعب دورًا في توجُّه الأحزاب الكردية السورية التي شملها الاستطلاع، إن استثنينا الإشارة إلى العدالة الاجتماعية كفكرة عامة. كما ذكرنا سابقًا، لم يُذكَر مجال البيئة – الذي يعتبره العالم التحدي الأكبر في عصرنا – سوى مرة واحدة فقط. هذا القصور المنهجي ليس حالة فردية، بل ويمكن الانطلاق من أن التحوُّل من الموضوعات العرقية إلى الموضوعات الأخرى لا يمكن أن يحدث إلَّا في حال ضمان حقوق الإنسان الأساسية وخصوصًا حقوق الأقلية الكردية، أي الفئة المُنتَفِعة من تلك الأحزاب، وعندها فقط سيكون هناك مجال للانتقال إلى التركيز على مواضيع أخرى وإبرام تحالفات موضوعية تتجاوز العرق.

توضح الإشارة إلى الحاجة إلى الاعتراف الدستوري بالحقوق العرقية أنَّ النخبة السياسية الكردية تُدرِك صعوبة سحب الحقوق المضمونة دستوريًا – عبر تعديل دستوري يتطلب أغلبية مؤهَّلة - بالمقارنة بالحقوق التي تنظمها القوانين البسيطة.

ينص النظام الأساسي لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) على ما يلي حول المسألة الكردية:

»وهكذا، يعمل حزب الاتحاد الديمقراطي على إيجاد حل ديمقراطي وعادل للقضية الكردية في سوريا وروج آفا ضمن إطار دستوري سوري ديمقراطي«.

يعوِّل حزب الاتحاد الديمقراطي على حل دستوري للقضية الكردية، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى انتقاد بعض قادة الأحزاب الكردية في مجلس سوريا الديمقراطية عدم اهتمام حزب الاتحاد الديمقراطي بوضع سياسة للشعب الكردي وانعكاس ذلك حتَّى في اسمه الذي لا يتضمن مصطلح »كردي«، وأنَّه لم يذكر حق الأكراد في تقرير المصير وإنما عاملهم كأحد الأعراق

فـي المنطقـة. وللمفارقـة، فالقـرار السياسـي الوحيـد الـذي اتخـذه حـزب الاتحـاد الديمقراطـي بشـأن الهويـة، ألا وهـو إدخـال اللغـة الكرديـة كلغـة تدريـس فـي مـدارس منطقـة الجزيـرة و كوبانـي، أدَّى إلـى فـرار العديـد مـن العائـلات الكرديـة بسـبب عـدم الاعتـراف بشـهادات التعليـم، وبالتالـي سـاهم ذلـك فـي الدفـع قُدُمًـا بتعريـب المنطقـة ذات الأغلبيـة الكرديـة.

هنـا تجـدر الإشـارة إلـى أن تركيـز الأحـزاب الكرديـة السـورية علـى الجانـب العرقـي لـم يتغيـر مقارنـة بالمسـح الـذي أجريناه في عـام 2011. آنـذاك كانـت المطالب الرئيسـية لأحـزاب المجلـس الوطنـي الكـردي التـي سـألناها هـي الاعتـراف الدسـتوري بالشـعب الكـردي باعتبـاره ثانـي أكبـر فئـة داخـل سـوريا والاعتـراف بـأن الشـعب الكـردي فـي سـوريا يعيـش علـى أرضـه التاريخيـة. إضافـةً إلـى ذلـك، ذُكـرت الحقـوق الثقافيـة بمـا فيهـا الحقـوق اللغوية.[25]

اللامركزية والفيدرالية و »الإنسان الحر«

هنـاك اسـتمرارية منـذ 2011 وحتـى اليـوم فـي نهـج الأحـزاب فيمـا يتعلـق بعـدم المُطالَبَـة بدولـة كرديـة مسـتقلة أو الانضمـام -علـى سـبيل المثـال- إلـى الأراضـي الكرديـة العراقيـة. لـم تكـن لـدى أي حزب نيَّـة بالمُطالَبَـة بحقـوق الشـعب الكـردي بقـوَّة السـلاح ولـم يـروِّج أي حـزب لذلـك، وهنـا يكمن الاختـلاف بيـن الحركـة الكرديـة فـي سـوريا والأحـزاب الكرديـة فـي العـراق وتركيـا و إيـران.[26] ينحسـب هـذا أيضًـا علـى حـزب الاتحـاد الديمقراطـي علـى الرغـم مـن وحداتـه المسـلحة.

الجديـد هنـا هـو ذكـر الفيدراليـة واللامركزيـة كأشـكال مرغوبـة للحكـم. فـي عـام

25 انظر كردووتش ديسمبر 2011: ص 17.

26 هنـاك العديـد مـن الأسـباب لعـدم وجـود كفـاح مسـلح مـن أجـل حقـوق الأكـراد فـي سـوريا. بـادئ ذي بـدء, فالظـروف الجغرافيـة والديموغرافيـة فـي سـوريا ليسـت مناسـبة لدعـم الكفـاح المسـلح والمُطالبـة بدولـة مسـتقلة. يمثِّـل الأكـراد حوالـي اثنيـن مليـون مـن عشـرين مليـون نسـمة, وهـي نسـبة أقـل ممـا هـي عليـه فـي العـراق وفـي تركيـا. إضافـةً إلـى ذلـك, يسـتقر الأكـراد فـي ثـلاث مناطـق رئيسـية مُتباعِـدَة جغرافيًـا – الجزيـرة وعفريـن وعيـن العـرب (كوبانـي) – وهـو مـا يتعـارض مـع المفاهيـم التقليديـة للدولـة ذات السـيادة. كمـا أنَّـه لا توجـد مناطـق جبليـة مناسـبة لانسـحاب المقاتليـن المسـلحين, خاصـةً فـي الجزيـرة التـي هـي أعلـى المناطـق الكرديـة مـن حيـث الكثافـة السـكانية. نظريًـا, يمكـن تكويـن «عصابـات شـوارع مُسـلّحة», إلا أنَّـه لا توجـد أي نمـاذج تُذكَـر لذلـك فـي السـياق الكـردي. فـي الوقـت نفسـه شـارك الأكـراد السـوريون فـي الكفـاح المسـلح مـن أجـل تحريـر الأكـراد فـي تركيـا والعـراق منـذ عقـود. حتـى فـي حقبـة الانتـداب الفرنسـي دعمـت منظمـة خويبـون النضـال فـي أرارات عسـكريًا وبالبروباجنـدا. فـي وقـت لاحـق, قاتـل الأكـراد السـوريون فـي صفـوف كل مـن حركـة التحريـر الكرديـة العراقيـة –لصالـح الحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني والاتحـاد الوطنـي الكردسـتاني– وحـزب العمـال الكردسـتاني. سـمح الرئيـس حافـظ الأسـد للأحـزاب الكرديـة مـن العـراق وتركيـا المُجـاوِرَة بالعمـل بحريـة نسـبية فـي سـوريا. ظـلَّ حـزب العمـال الكردسـتاني محتفظًـا بمعسـكرات تدريـب لقـوات حـرب العصابـات التابعـة لـه فـي لبنـان حتـى اعتقـال أوجـلان فـي عـام 1998, فـي حيـن كان للحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني والاتحـاد الوطنـي الكردسـتاني مكاتـب حزبيـة فـي دمشـق حتـى بدايـة الثـورة. وبهـذه الطريقـة لـم يكتـفِ الأسـد بتأميـن وسـيلة ضغـط فـي المفاوضـات مـع دول الجـوار فحسـب, بـل نجـح أيضًـا فـي توجيـه نضـال الأكـراد السـوريين نحـو العـراق وتركيـا وصـرف انتباههـم عـن القضيـة الكرديـة السـورية. نجحـت هـذه الاسـتراتيجية أيضًـا لتحقيـق الحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني والاتحـاد الوطنـي الكردسـتاني وحـزب العمـال الكردسـتاني انتصـارات ضـد الحكومـات المعنيـة علـى الرغـم مـن الهزائـم العديـدة. عندمـا انضـم أوجـلان إلـى موقـف الحكومـة السـورية وأعلـن أنـه لا توجـد قضيـة كرديـة فـي سـوريا, وإنمـا الأكـراد السـوريين فـي الواقـع لاجئيـن مـن تركيـا, سـاهم ذلـك فـي تقليـل أعـداد المنتميـن للأحـزاب الكرديـة السـورية وأدى إلـى دمـج الأفـراد الأكثـر تطرُّفًـا فـي تياراتهـا المسـلحة. ممـا أضعـف الحركـة الكرديـة فـي سـوريا وحـال دون تطـور المعارضـة الفعَّالـة بعيـدًا عـن الكفـاح المسـلح. انظـر كردووتـش ديسـمبر 2011: ص17–16.

2011، ذكرت معظم الأحزاب مفهوم »الحكم الذاتي« وحده كهدف ولم يتم ذكر مصطلحي اللامركزية أو الفيدرالية. هنا يتضح تأثير محادثات جنيف و/أو المناقشات في اللجنة الدستورية السورية، حيث دار النقاش حول مسألة ما إذا كان ينبغي أن تصبح سوريا دولة لامركزية، وإن كان الأمر كذلك، فما المقصود باللامركزية.[27] ومن المُثير للاهتمام أنَّه يُشار إلى مفهوم الفيدرالية في الغالب من قِبَل أحزاب المجلس الوطني الكردي والأحزاب المستقلة (ذُكِر المصطلح مرة واحدة فقط من مجلس سوريا الديمقراطية)، في حين تستخدم الأحزاب التي تنتمي إلى مجلس سوريا الديمقراطية مصطلح اللامركزية. من الصعب تحديد مدى تبايُن المفاهيم المختلفة الكامنة وراء هذه المصطلحات، فهذا يتطلَّب المزيد من البحث. يستخدم النظام الأساسي لمجلس سوريا الديمقراطية من عام 2015 مصطلحي اللامركزية والفيدرالية بشكل مترادف، بينما يتم التأكيد في الوقت نفسه على أهمية بعض عناصر المركزية:

> »بما أن الأزمة السورية هي أزمة بنيوية تقوم على أساس دولة القومية الواحدة والطغيان والإقصاء، فإن الحل في سوريا يجب أن يتجِّه نحو اللامركزية والشراكة والديمقراطية الحقيقية لتمكين جميع المكونات، بغض النظر عن آرائها وانتماءاتها، من تحقيق تطلعاتها في الوطن المُشتَرَك الذي يجب أن يشمل الجميع دون إقصاء أو احتكار أو هيمنة. [...]
>
> من ناحيةٍ أخرى، فإن الإصرار على سوريا فيدرالية لامركزية لا يعني إلغاء المركزية بالكامل، وإنَّما تحول المركزية من كونها أداة للسيطرة إلى وسيلة للتنسيق وتوحيد جميع المناطق التي تشكِّل الدولة بأكملها مع الحفاظ على وظائف إدارية مُحدَّدة ذات طابع استراتيجي«.[28]

يبدو أن شكل الفيدرالية الموصوف هنا يستند إلى سوء الفهم النظري بأن الفيدرالية تريد فقط تحقيق اللامركزية في الاختصاصات، بينما تتضمن الفيدرالية في واقع الأمر اختصاصات المناطق/المقاطعات بجانب الاختصاصات المُشتَرَكة مع المركز؛ فالتعاون عنصر أساسي للفيدرالية.

يذكر حزب الاتحاد الديمقراطي، باعتباره أقوى حزب في التحالف، في نظامه الأساسي أنه يجب تطوير الحكم الذاتي الديمقراطي في «روج آفا»، لأنَّه الحل الأكثر نجاحًا لكافة القضايا الاجتماعية-السياسية. يجب أن يُعمَّم هذا النظام في جميع أنحاء سوريا من أجل خلق سوريا ديمقراطية تعدُّدية لامركزية.[29] بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا للنظام الأساسي، يدعم حزب الاتحاد الديمقراطي نموذجًا كونفدراليًا مع أجزاء أخرى من كردستان أو دول الشرق الأوسط

---

27 وضع المجلس الوطني الكردي نموذجًا لإقليم كردي فيدرالي في وقت مبكِّر من عام 2016، بيد أنه لم يُعتمد رسميًا. انظر https://power sharing-syria.ezks.org/wp-content/uploads/2022/02/2-Workshop-Paper_02_Er-bil_2016_EN.pdf.

28 انظر »من نحن«، متاح على https://m-syria-d.com/en/?page_id=4254.

29 »ب. تطوير نظام الإدارة الذاتية الديمقراطية الموجود حاليًا في روج آفا والذي يعتبر الحل الأكثر نجاحًا لجميع القضايا المجتمعية السياسية، ويجب تعميمه في جميع أنحاء سوريا لتحقيق سوريا ديمقراطية تعددية لامركزية«، حزب يكيتي الديمقراطي، النظام الداخلي، متاح على http://pydrojava.org/english/internal-system/.

الأخرى.[30] صرَّحت الرئيسة المُشارِكة لحزب الاتحاد الديمقراطي إلهام أحمد في شباط/فبراير 2016 أن إنشاء سوريا فيدرالية تتكون من ثلاث مناطق، ألا وهي شمال سوريا وجنوب سوريا ووسط سوريا، قيد المناقشة حاليًا، على أن تحتفظ جميع هذه المناطق الفيدرالية بهوياتها الخاصة وتنوعها العرقي. بالإضافة إلى ذلك، سيكون لجميع المناطق برلماناتها الفيدرالية الخاصة. وأن هذه هي رغبة الشعب السوري والقوى الدولية كالولايات المتحدة وروسيا.[31] من ناحيةٍ أخرى، دعا صالح مسلم محمد، الرئيس المُشارِك الثاني لحزب الاتحاد الديمقراطي، في مُقابَلة من عام 2011 إلى »الاستقلال الديمقراطي«، وهو مفهوم عرَّفه بخلاف الفيدرالية والكونفدرالية: »نحن كحركة حرية كردية نرفض المفهوم التقليدي للسلطة؛ نرفض النماذج التقليدية مثل الفيدرالية والكونفدرالية والحكم الذاتي والاستقلالية. هدفنا هو خلق مجتمع كردي جديد، خلق الإنسان الحر، إنسان يتمتع بالإرادة الحرة والتفكير الحر«.[32] يصيغ محمد بذلك أيديولوجية عبد الله أوجلان التي يشير إليها حزب الاتحاد الديمقراطي بمصطلح „الإلهام" في نظامه الأساسي. جزء أساسي من هذه الأيديولوجية هو نموذج مجتمعي ديمقراطي يتم بناؤه ضد الدولة ويُزعَم أنَّه تحقَّق في الحكم الذاتي لشمال وشرق سوريا.[33]

في نهاية المطاف، لا يمكن استخلاص أي مفهوم واضح ومتماسك فيما يتعلق باللامركزية المقصودة من البرامج الحالية لحزب الاتحاد الديمقراطي أو مجلس سوريا الديمقراطية أو أفكار أوجلان. ومع ذلك، فمن المؤكد أن هياكل الإدراة الذاتية التي بُنيت وفقًا لمفهوم أوجلان ليست مُعاديَّة للدولة إنما تُعد شبه دولة، عقدها الاجتماعي بمثابة دستور مدني، وتعكس مجالسها التشريعية والتنفيذية والقضائية الفصل التقليدي بين السلطات، ويمكن مقارنة اللجان المختلفة للإدارة الذاتية بالوزارات. بالإضافة إلى ذلك، تجمع الإدارة الذاتية الضرائب والرسوم وتنظِّم ما يُسمِّيه البعض بالخدمة العسكرية والبعض الآخر بالتجنيد الإجباري، وكلاهما من المهام التقليدية للدولة.

الديمقراطية بين التطلُّعات والواقع

وفقًا لمسحنا، فقد تم الحفاظ على الأهمية الممنوحة للديمقراطية كهدف سياسي في عام 2011 حتى اليوم.[34] وقد حصلت الديمقراطية على ثاني أعلى معدلات التأييد، سواء من أحزاب الكتلتين أو الأحزاب المستقلة. ومع ذلك يتناقض تثمين الهياكل الديمقراطية تناقضًا واضحًا مع الهياكل الداخلية

30 »د. دعم نضال التحرر الديمقراطي في جميع أنحاء كردستان من أجل تحقيق وترسيخ الوحدة الوطنية الكردية على أساس مبدأ الكونفدرالية المجتمعية الديمقراطية دون المساس بالحدود السياسية«.
ه. العمل من أجل اتحاد ديمقراطي كونفدرالي في الشرق الأوسط والمضي قدمًا نحو بناء مجتمع سياسي وأخلاقي وبيئي يتخذ من حرية المرأة أساسًا له«, حزب يكيتي الديمقراطي, النظام الداخلي, متاح على http://pydrojava.org/english/internal-system/.

31 راجع ANF نيوز, 23 فبراير 2023, »أحمد: تشكيل ثلاث مناطق فيدرالية في سوريا – الجزء الثاني«.

32 انظر كردووتش ديسمبر 2011: ص 17.

33 انظر كريستوفر ويمر 2023, »أرض اليوتوبيا؟ الحياة اليومية في روجافا«, منشور نوتيلوس, ص. 72.

34 انظر كردووتش ديسمبر 2011: ص 17.

للأحـزاب الكرديـة السـورية التـي -كمـا سـبق ذكـره أعـلاه- لـم تنجـح حتـى الآن فـي إنشـاء هيـاكل داخليـة لحـل النزاعـات الشـخصية والموضوعيـة علـى حـدٍ سـواء. إن لـم يكـن الشـخص راضيًـا عـن نتيجـة مؤتمـر الحـزب، فمـن المُرجَّـح أنـه سـينفصل عـن حزبـه بـدلاً مـن القيـام بحملـة انتخابيـة داخـل الحـزب للفـوز فـي الانتخابـات التاليـة، كمـا أن الاختيـار الحـر للمرشـحين ليـس أمـرًا مفروغًـا منـه، كمـا يوضـح مثـال الحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني - سـوريا:

كمـا ذكرنـا سـابقًا، انعقـد مؤتمـر الحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني - سـوريا فـي صيـف عـام 2023 بعـد تسـع سـنوات مـن آخـر مؤتمـر للحـزب فـي عـام 2014. فـي انتخابـات اللجنـة المركزيـة، والتـي يجـب أن تضـم 27 عضـوًا وفقًـا لقـرار المؤتمـر ومـن مهامهـا انتخـاب أعضـاء المكتـب السياسـي ورئيـس الحـزب، تـم انتخاب أشـخاص لـم يسـبق لهـم شـغل مناصـب قياديـة، وحصـل الأعضـاء السـابقون فـي المكتـب السياسـي علـى عـدد قليـل جـدّا مـن الأصـوات، ولـم يتـم انتخـاب بعـض الأشـخاص الذيـن كان الحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني العراقـي يرغـب فـي انتخابهـم فـي اللجنـة المركزيـة، ثُـم قـرر آزاد بـرواري مـن مكتـب مسـعود بارزانـي، وحميـد دربنـدي مسـؤول الملـف السـوري فـي رئاسـة إقليـم كوردسـتان، توسـيع اللجنـة المركزيـة إلـى 30 عضـواً وتسـمية المرشـحين الذيـن يجـب أن يحصلـوا علـى هـذه المقاعـد الثلاثـة، بحيـث لـم يلعـب عـدد الأصـوات التـي حصـل عليهـا هـؤلاء الأشـخاص الثلاثـة دورًا. عـلاوةً علـى ذلـك عيّـن بـرواري ودربنـدي سـتة مـن أصـل تسـعة أعضـاء فـي المكتـب السياسـي بالإضافـة إلـى سـكرتير الحـزب، بغـض النظـر عـن عـدد الأصـوات التـي حصـل عليهـا هـؤلاء ليكونـوا ضمـن اللجنـة المركزيـة، واختـارت اللجنـة المركزية ثلاثـة أعضـاء فقـط بالمكتـب السياسـي.

غالبًـا مـا يتـم تفسـير هـذه الفجـوة بيـن التطلعـات والواقـع بأنَّـه مـن الصعـب تطويـر هيـاكل ديمقراطيـة فـي بيئـة قمعيـة مثـل سـوريا مقارنـةً بسـياقات أخـرى أكثـر تعدديـة. لـم يكـن للأحـزاب الكرديـة السـورية أي وضـع قانونـي فـي ظـل نظـام الأسـد، أي أنهـا لـم تكـن خاضعـة لأي قوانيـن، وعلـى هـذه الخلفيـة كان إغـراء العمـل دون قواعـد كبيـرًا، خاصـةً وأنـه يمكـن تبريـر التكتُّـم والسـريَّة وانعـدام الشـفافية بتعـرُّض أعضـاء الأحـزاب وقياداتهـا السياسـية للقمـع المسـتمر. ويبـدو وضـع أحـزاب المجلـس الوطنـي الكـردي فـي ظـل الإدارة الذاتيـة فـي شـمال وشـرق سـوريا مشـابهاً، خاصـةً إن لـم تكـن مُسـجَّلة رسـميًا. وبغـض النظـر عـن هـذه الظروف غيـر المواتيـة، فلـدى الأحـزاب إمكانيـة إجـراء انتخابـات حقيقيـة دوريـة والامتثـال لأنظمتهـا الداخليـة.

مـن المُلفـت أنَّـه علـى الرغـم مـن ادعـاء الأحـزاب تبنِّـي مدوَّنـة قيـم غربيـة (الديمقراطيـة واللامركزيـة/الفيدراليـة والتعدديـة)، إلا أنهـا تعطـي دورًا ثانويًـا لأحـد أهـم أعمـدة الديمقراطيـة، ألا وهـو حقـوق المـرأة والمسـاواة بيـن الجنسـين. ذكـرت 5 أحـزاب فقـط -كلهـا ليسـت ضمـن المجلـس الوطنـي الكـردي - مـن أصـل 28 حزبًـا المسـاواة بيـن الجنسـين كهـدف أساسـي للحـزب.

يُترجَم ذلك إلى قلَّة عدد القيادات النسائية داخل طيف الأحزاب الكردية السورية: من بين 28 حزبًا كان لدى حزبين فقط - أحدهما ينتمي إلى مجلس سوريا الديمقراطية والآخر مستقل- مشاركة نسائية في اللجان العليا للحزب تبلغ 53٪ و 50٪، ولدى 5 أحزاب مُشارَكة نسائية تزيد عن 25٪، أي ما بين 31٪ و 40٪ من القيادة، واحد من تلك الأحزاب ينتمي إلى المجلس الوطني الكردي، وآخر مستقل، والثلاث أحزاب المتبقية أعضاء في مجلس سوريا الديمقراطية. ولدى 11 حزبًا مشاركة نسائية أقل من 25٪، أي ما بين 13٪ و 23٪، و 8 أحزاب ليس بها أي نساء في المناصب القيادية، منها 5 تنتمي إلى المجلس الوطني الكردي و 3 تنتمي إلى مجلس سوريا الديمقراطية. هذا ولم يقدم الحزبان المتبقيان معلومات عن عدد القياديات بهما. هناك امرأة واحدة فقط من بين تسعة أعضاء في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا -الذي لم يشارك في الاستطلاع- ونسبة المشاركة النسائية بالحزب تزيد قليلاً عن 10٪. على هذه الخلفية، فليس من الغريب أن يكون فقط 3 من أصل 28 من قادة الأحزاب نساء. أحد الأحزاب الثلاثة مستقل، والثاني ينتمي إلى المجلس الوطني الكردي، والثالث ينتمي إلى مجلس سوريا الديمقراطية. في المُجمل أظهرت الأحزاب المستقلة وأحزاب مجلس سوريا الديمقراطية نتيجة أفضل فيما يتعلق بمشاركة النساء في القيادة بالمقارنة بأحزاب المجلس الوطني الكردي. ومع ذلك، فإن غالبية هذه الأحزاب مازالت بعيدة عن الأهداف الرسمية لمجلس سوريا الديمقراطية التي تنص على حصة نسائية تبلغ 50٪ في جميع مجالات المجتمع.[35] الاستثناء الوحيد هو حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) الذي يشغل جميع المناصب القيادية مناصفةً برجل وامرأة. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن سلطة صنع القرار داخل حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني (PKK) في الغالب في أيدي الرجال. وبناءً عليه فالرجال معروفون بشكل خاص خارج دوائر حزب العمال الكردستاني ومنهم: جميل بايق (الرئيس المُشارِك للهيئة التنفيذية لاتحاد مجتمعات كردستان (KCK) وهي المنظمة الشاملة لحزب العمال الكردستاني)، مراد قرايلان (القائد العام لقوات الدفاع الشعبي، أي الجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني)، دوران كالكان (عضو الهيئة التنفيذية لاتحاد مجتمعات كردستان) ، مصطفى كاراسو (عضو اتحاد مجتمعات كردستان)[36]، صالح مسلم (الرئيس المشارك لحزب الاتحاد الديمقراطي)، آلدار خليل (عضو الهيئة التنفيذية لحركة المجتمع الديمقراطي) ومظلوم عبدي (القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية)، وفي المقابل لا توجد نساء مهمات أو معروفات.

استعانت بعض الأحزاب بنظام الحصص لتغيير التمثيل غير الكافي للمرأة.

35 انظر »من نحن«, متاح على https://m-syria-d.com/en/?page_id=4254.

36 اتحاد مجتمعات كردستان هو الشكل الجديد ل حزب العمال الكردستاني, والذي يهدف إلى تنفيذ »الكونفدرالية الديمقراطية« التي أعلن عنها عبد الله أوجلان في 20 مارس 2005. كما سبق ذكره أعلاه, فإنه يهدف إلى تشكيل نواة مجتمع غير حكومي. في يونيو 2007, تم تغيير اسم Koma Komalên Kurdistan (الكونفدرالية الديمقراطية الكردستانية) إلى Koma Civakên Kurdistan.

وعلى سبيل المثال، يذكر حزب الخضر الديمقراطي أن حصة 40٪ للنساء إلزامية في جميع لجان الحزب. ويذكر تيار حرية كردستاني ضرورة تشكيل النساء لنصف أعضاء قيادة الحزب. ومع ذلك فإن الالتزام بحصص المرأة يؤدي إلى مشاكل، وكثيراً ما تضطر العديد من عضوات تيار الحرية للغياب عن اجتماعات الحزب بسبب التوزيع غير المتكافئ لأعمال الرعاية الأسرية والتحفظات الأبوية لأقاربهن الذكور بشأن الالتزام السياسي المشترك للنساء والرجال. ونتيجة لذلك يشكك العديد من أعضاء قيادة الحزب في تلك الحصة. بالإضافة إلى شكوك مُبرَّرة حول جديَّة العديد من الأحزاب بشأن زيادة نسبة النساء بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، قرر الحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا في مؤتمر الحزب في عام 2014 أنَّه يجب تخصيص ثلاثة مقاعد من أصل 52 مقعدًا للنساء في اللجنة المركزية للحزب، ونجحت أربع نساء في الحصول على الأصوات اللازمة لقبولهن في قيادة الحزب، إلَّا أن إحدى النساء الأربع استُبدِلت برجل حصل على أصوات أقل منها، واستند القرار إلى حقيقة أنه تم تخصيص ثلاثة مقاعد فقط للنساء.

على الرغم من التمثيل غير الكافي للمرأة في الأحزاب الكردية السورية والمُقاومة الداخلية للحصص، إلا أنَّه من الواضح لصانعي القرار الذكور في العديد من الأحزاب أنَّه يمكن اعتبار عدم وجود عدالة بين الجنسين رجعيَّة، وأن ذلك يضر بسمعة الحزب في السياق الدولي. قد يُفسِّر ذلك ذكر تسعة عشر من قادة الأحزاب نسبة النساء في اللجنة المركزية وليس في المكتب السياسي ردًا على سؤالنا عن نسبة النساء في أعلى اللجان الحزبية. من المعروف أن المكتب السياسي هو الذي يتخذ القرارات الفعلية، بينما اللجنة المركزية مجرد هيئة استشارية في معظم الأحزاب وتمثيل النساء بها ضئيل ولكنَّه أكبر من تمثيلهن بالمكاتب السياسية. ادَّعى العديد من قادة الأحزاب أن اللجنة المركزية هي أعلى لجنة حزبية للتغطية على النسب الضئيلة لمشاركة المرأة. ويمكن تفسير ذلك من منظور إيجابي، إذ يمكن ملاحظة زيادة الوعي بأهمية هذه المسألة حتى في ظل غياب التغيير الفعلي لزيادة نسبة مشاركة المرأة. وجهة نظر أقل تفاؤلاً هي أن الأحزاب لم تتبنى سوى قشور وكِسر من أيديولوجية الجهات التي تأمل حاليًا في الحصول على الدعم منها، أي المجتمع الغربي.[37] بصرف النظر عن حقيقة أن الأحزاب الكردية السورية المُتَّحدة في إطار مجلس سوريا الديمقراطية أكثر تقدمية نسبيًا من حيث مشاركة المرأة أو وضع المساواة بين الجنسين كهدف حزبي، إلَّا أنه نهاية المطاف ليست هناك اختلافات برامجية تُذكَر بين أحزاب المجلس الوطني الكردي وأحزاب مجلس سوريا الديمقراطية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما هي دوافع الانضمام في المجلس الوطني الكردي أو في مجلس سوريا الديمقراطية؟

37 هذا منهاج الحركة الكردية في سوريا، فحتى خلال فترة الانتداب وخلال الحرب العالمية الثانية تبنَّت منظمة خويبون والرابطة الكردية بالفعل أيديولوجيات القوى التي طلبت منها الدعم، سواء كانت الاتحاد السوفيتي أو ألمانيا أو فرنسا أو بريطانيا العظمى. في الخمسينات -ومع تحول المزيد من الأكراد إلى الحزب الشيوعي- شكَّل هذا اتجاه الحزب الديمقراطي الكردستاني والأحزاب التي خلفته. انظر كردووتش، ديسمبر 2011: 20-19.

المجلس الوطني الكردي أم مجلس سوريا الديمقراطية؟

أشارت 9 من الأحزاب التي شاركت في استطلاعنا والتي تنتمي إلى المجلس الوطني الكردي لنفسها كأطراف مؤسِّسة للمجلس (الذي أُسِّس في عام 2011)، بينما انضم الآخرون بين عامي 2012 و 2022. وذُكِر أن الحاجة إلى وجود تمثيل مشترك للأكراد في ضوء الثورة السورية كانت عاملًا حاسمًا للتأسيس أو للانضمام إلى المجلس الوطني الكردي بُغية تطوير برنامج مشترك وتعزيز »الصوت الكردي« في سوريا، حيث يُعتَبَر المجلس الوطني الكردي المُمثِّل الشرعي للأكراد السوريين ومنظَّمة تمثِّل «المشروع الكردي» في سوريا. بالإضافة إلى ذلك، يُشار عدة مرات إلى أن المجلس الوطني الكردي يمثل الأكراد السوريين على الساحة الدولية، وأنَّه جهة مُعتَرَف بها من قِبَل المجتمع الدولي. ويتم التأكيد بشكل إيجابي على أنَّه جزء من المعارضة (أي الائتلاف) وأنه يمثل الأكراد في اللجنة الدستورية السورية، وبالتالي فكون المجلس الوطني الكردي (ولكن ليس حزب الاتحاد الديمقراطي أو مجلس سوريا الديمقراطية) جزء من المعارضة وجزء رسمي من عملية السلام التي ترعاها الأمم المتحدة يعزِّز دوره. علاوةً على ما سبق، تمَّ التأكيد على أن المجلس الوطني الكردي ينبذ العنف ويستخدم وسائل سلمية وديمقراطية لتحقيق أهدافه المُتمثِّلة في تثبيت حقوق أكراد سوريا، وأنَّ الرغبة في دعم الحركة الكردية سبب إضافي للعضوية في المجلس الوطني الكردي لأنه لا يتكون فقط من أحزاب، وإنَّما نصف أعضائه منظمات غير حكومية وشخصيات مستقلة.[38] فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، تجدُر الإشارة إلى أن الأعضاء »المستقلين« ليسوا مستقلين على الإطلاق وإنما هم، على سبيل المثال، أعضاء في منظمات غير حكومية يمولها الحزب الديمقراطي الكردستاني- سوريا أو أعضاء في منظمات شبابية أو نسائية تابعة للحزب أو فقط حاملين وحاملات لبطاقات عضوية الحزب.

بالنسبة لمجلس سوريا الديمقراطية (MSD)، فإن السبب الأكثر شيوعًا للانضمام إليه هو أنَّه بمثابة مجلس سوريا الديمقراطية (MSD)، شامل يمثِّل جميع المكوِّنات السورية، أي جميع المجموعات العرقية في سوريا، وأن المجلس هو الكتلة الوحيدة التي بها مساواة بين جميع المكونات القومية والدينية في سوريا، وأنَّه يوحِّد القوى السورية التي تريد تغييرًا حقيقيًا، وبالتالي فهو مجموعة مُعارَضة مفتوحة للجميع من أجل تحقيق التغيير الذي يتطلَّب العمل على المستوى السوري وليس فقط على مستوى المناطق، فهناك حاجة إلى معارضة سورية شاملة مُلتزمة بسوريا ديمقراطية لامركزية، حيث لا يمكن تحقيق الديمقراطية إلا بمشاركة جميع القوى المجتمعية. مجلس سوريا الديمقراطية يسعى إلى العمل على المستوى السوري العام، بينما يسعى المجلس الوطني الكردي إلى الوحدة بين القوى الكردية السورية فقط. هذا لا يعني أن الأحزاب الكردية بمجلس سوريا الديمقراطية تنظر إلى القضية الكردية على أنها ثانوية، بل تمَّ التأكيد على أنه يجب أهمية حسم القضية الكردية في إطار عمل مجلس سوريا الديمقراطية (MSD).

38 في الواقع, ينص النظام الداخلي للمجلس الوطني الكردي على 51٪ من المستقلين.

فضلًا عن ذلك تمَّ التأكيد على أن مجلس سوريا الديمقراطية منظَّمة متجذِّرة بداخل سوريا، وأن هذا ما يميِّزه عن المجلس الوطني الكردي المُتَّهم ضمنيًا في هذا السياق باعتماده على الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق وبأنَّه على علاقة وثيقة بتركيا. أخيرًا، تمَّ التأكيد بشكل مُتكرر على أنَّ مجلس سوريا الديمقراطية ملتزم بالحوار السوري-السوري من أجل حل القضية السورية، أي أنَّه من حيث المبدأ يدعم المفاوضات بين المعارضة والنظام. في الواقع، لم تذكر أي من أحزاب المجلس الوطني الكردي هذا الجانب باعتباره ضمن أهداف المجلس، ولكن بما أن المجلس الوطني الكردي جزء من ائتلاف، أي جزء من المعارضة السورية ومُمثَّل بعضو في المجموعة المُصغَّرة للجنة الدستورية السورية التي تضم كذلك ممثلين للنظام، إذًا فالاختلاف أهون ممَّا يبدو عليه للوهلة الأولى.

تجدُر الإشارة إلى أنَّه لا توجد أسباب جوهرية أو موضوعية لانضمام بعض الأحزاب الكردية السورية إلى المجلس الوطني الكردي وانضمام أحزاب أخرى إلى مجلس سوريا الديمقراطية. بعبارةٍ أخرى، فإن الأسباب التي ذكرتها الأحزاب المختلفة لانضمامها إلى هذا المجلس أو ذاك متشابهة جدًا. الأولوية لجميع الأحزاب الكردية السورية التي شملها الاستطلاع هي حصول الشعب الكردي السوري على حقوقه السياسية والثقافية وضمان الحريات الأساسية في سوريا لامركزية أو فيدرالية. الاختلاف أن أحزاب المجلس الوطني الكردي صرَّحت بأنها تنفِّذ هذا الهدف من خلال توحيد الأحزاب الكردية السورية أولاً ثم العمل مع المعارضة السورية ثانيًا، بينما صرَّحت الأحزاب الكردية الأعضاء بمجلس سوريا الديمقراطية (MSD) بأن المجلس يتَّبع استراتيجية دعم المطالب الكردية والسورية في إطار تحالف متنوع عرقيًا ودينيًا.

ربما اختلاف الهياكل الداخلية بين المجلس الوطني الكردي ومجلس سوريا الديمقراطية هو سبب للانضمام إلى هذا التحالف أو ذاك. فيما يتعلق بالمجلس الوطني الكردي تجدُر الإشارة أولاً إلى أنه لم يكن أبدًا تحالفًا بين أطراف متساوية. بسبب تمويله منذ البداية من الحزب الديمقراطي الكردستاني (في العراق)، تقلَّد الحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا تلقائيًا دورًا قياديًا، ومع ذلك كان هناك في السنوات الأولى نوع من الاتفاق بين الحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا وحزب يكيتي والحزب التقدمي للتشارك في وضع سياسات المجلس. بعد انسحاب الحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا بشكل متزايد من هذا الاتفاق، غادر الحزب التقدمي المجلس الوطني الكردي في عام 2018.

في إطار استطلاعنا انتقدت العديد من الأحزاب (السابقة) في المجلس الوطني الكردي هياكله باعتبارها غير شفافة وغير ديمقراطية، الأمر الذي يُترجَم إلى وضع حزبين -أو بالأحرى حزب واحد- سياسة المجلس. برَّر تيار الحرية الكردستاني انسحابه من المجلس الوطني في حزيران / يونيو 2023 بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا والأحزاب الأربعة الأخرى التي تقود المجلس تتَّخذ جميع القرارات السياسية بمفردها دون الرجوع للأحزاب الأخرى، بالإضافة

إلى اتخاذ قائد الحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا جميع القرارات المالية للمجلس الوطني الكردي، بغض النظر عمَّا إذا كان هو رئيس المجلس الوطني الكردي أم لا. وأضاف أنَّه لا توجد شفافية فيما يتعلق بالإيرادات والنفقات، ولا يتم إعداد تقارير المُساءلة.[39] ظهر خلال المؤتمر الأخير للمجلس الوطني الكردي في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 [40] افتقاره إلى الديمقراطية التشاركية، فبعد أن منعت قوات الأمن التابعة للإدارة الذاتية المندوبين والمندوبات من الوصول إلى مكان الاجتماع. انسحبت القيادة إلى اجتماع منفصل مع قادة الأحزب وممثليهم. في غضون ذلك، اجتمع بقية المؤتمرين وكذلك ما يسمى بالمستقلين في مكتب الحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا. اتجهت القيادة إلى مكتب الحزب عقب اجتماعها ولكن منعتها قوات الأمن التابعة للإدارة الذاتية من بدء مناقشات مع المندوبين والمندوبات. ثم صرَّحت الرئاسة بأن مؤتمر المجلس الوطني الكردي قد عُقِد بنجاح وأنَّه كُلِّف بتشكيل بقية اللجان. في واقع الأمر، لم يتم توثيق اكتمال النصاب القانوني للمؤتمر، ولم يكن هناك أي نقاش مع المندوبين والمندوبات، وكان ينبغي إعادة عقد المؤتمر. احتج فقط تيار الحرية الكردستاني علنًا على هذا الإجراء.[41] في أيلول/سبتمبر 2023 وبعد عشرة أشهر من »عقد« مؤتمر الحزب، أعلن المجلس الوطني الكردي تمديد ولاية القادة السابقة والتي تولت القيادة في عام 2014 دون إجراء انتخابات. لم يكن هناك أي احتجاج يُذكَر على القرار؛ فمُغادرة المجلس الوطني تعني نهاية تمويله للأحزاب وقياداتها.

في إطار دراستنا الاستقصائية لم يُوجَّه انتقاد رسمي للهياكل الداخلية لمجلس سوريا الديمقراطية، وعلى النقيض للمجلس الوطني الكردي، يمكن الاطلاع على الأهداف السياسية وهيكل صنع القرار الداخلي لمجلس سوريا الديمقراطية عبر الإنترنت. ومع ذلك اتضح من خلال الحوارات التي أجريناها مع العديد من قادة الأحزاب الكردية الأعضاء في مجلس سوريا الديمقراطية (MSD) أن هيكل المجلس الديمقراطي والتشاركي مجرد حبر على ورق وأن حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) يتَّخذ كافة القرارات داخل المجلس في غيابٍ تام للشفافية المالية ودون إطلاع بقية الأحزاب على أي تفاصيل تتعلق بالدخل والنفقات. علاوةً على كل ذلك، تُلغى القرارات التي تتخذها لجان المجلس في حال تقرير »الأصدقاء« – وهو مرادف لكوادر حزب العمال الكردستاني – خلاف ذلك. وبالتالي لا تُصنَع القرارات السياسية في هيئات المجلس ولا في لجان حزب الاتحاد الديمقراطي ولا في المؤسسات شبه الحكومية للإدارة الذاتية ولا حتَّى في البلديات باعتبارها أصغر وحدة للإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا. النظرة الإيجابية قد ترى أن النظام المُتَفَرِّع للمجالس واللجان يخدم إدارة المنطقة، بينما قد ترى النظرة السلبية أنَّه يعمل على بسط النفوذ

39 بيان الهيئة القيادية لتيار حرية كردستان, 16 فبراير 2023, انظر https://www.facebook.com/Shepel.ewropa/ photo/s/a.488485937916705/5713489242082989/.

40 عُقد الاجتماع الأخير للمجلس الوطني الكردي في عام 2014. منع حزب الاتحاد الديمقراطي عقد اجتماع مخطط له في عام 2017.

41 إعلان تيار حرية كردستان, 16 نوفمبر 2022 , انظر https://www.facebook.com/Shepel.ewropa/posts/pfbid0Wy-qyTBu5bT35mKuA81vUJQvh1XB3hmZzPs6g8xzCx8KozJw1AbZ2dUXunnCnGtAzl.

وتوليد الإيرادات وإخفاء توازن القوى الفعلي، حيث تصنع قيادة حزب العمال الكردستاني القرارات وتترك التنفيذ لكادر حزب العمال الكردستاني الذي يشغل غالبية المناصب القيادية بحزب الاتحاد الديمقراطي.[42] هذا المستوى وحده على دراية بالإيرادات التي يتم جمعها في منطقة الإدارة الذاتية -مثلًا من بيع النفط وتحصيل الضرائب والرسوم- وما الذي يتم إنفاقها عليه. تنطلق التقديرات من أن 40٪ على الأقل من الإيرادات »تختفي«، بمعنى أنها تتسرب إلى حزب العمال الكردستاني.[43]

وبالتالي، فإن الاختلاف الجوهري بين مجلس سوريا الديمقراطية والمجلس الوطني الكردي لا يكمن في الأهداف ولا في الهيكل وإنَّما في حقيقة أن حزب العمال الكردستاني (PKK) يؤثر على القرارات في سوريا من خلال مجلس سوريا الديمقراطية التي يهيمن عليه حزب الاتحاد الديمقراطي، وأنَّ الحزب الديمقراطي الكردستاني (في العراق) يؤثر على القرارات في سوريا من خلال المجلس الوطني الكردي. على عكس الحزب الديمقراطي الكردستاني (في العراق)، فإن لحزب العمال الكردستاني السلطة الفعلية في المنطقة.

ما إذا كان حزب ما ينتمي إلى المجلس الوطني الكردي أو مجلس سوريا الديمقراطية أمر عشوائي إلى حدٍ ما بالنسبة للأحزاب الصغيرة، ولكن هذا لا ينحسب على حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) وحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا. العامل الحاسم هو الامتيازات المالية التي يحصل عليها الحزب مقابل عضويته. المجلس الوطني الكردي أو مجلس سوريا الديمقراطية لهما مصلحة في ضم أكبر عدد ممكن من الأعضاء، حيث تشير أعداد الأحزاب الأعضاء إلى أن المجلس يمثِّل نسبة كبيرة من الشعب. وبهذا الصدد، فالمجلس الوطني الكردي لا يحاول تفادي انقسامات الأحزاب الأعضاء فيه، بل ويعترف أحيانًا بالأحزاب المنشقة كأعضاء جدد، ويُضفي بهذه الطريقة الشرعية على انفصالها حتَّى وإن كان الانفصال قد حدث خلافًا للنظام الداخلي. من جانبه، يضم مجلس سوريا الديمقراطية الأحزاب التي تزيِّن مكتب حزبها بصورة الملا مصطفى بارزاني، أو على الأقل عندما تكون هذه الأحزاب غير مهمة نسبيًا وتتردد في انتقاد الإدارة وحزب الاتحاد الديمقراطي وأيديولوجية حزب العمال الكردستاني، وبهذه الطريقة يعرض مجلس سوريا الديمقراطية (MSD) واجهة التنوع بدون تشكيل هياكل داخلية ديمقراطية.

تُتاح لأحزاب مجلس سوريا الديمقراطية (MSD) المُشارِكَة في الإدارة الفرصة لخلق وظائف في الإدارة لأعضائها. يدعم مجلس سوريا الديمقراطية الأحزاب الأعضاء فيه من خلال التمويل المباشر على أساس عدد أعضاء الحزب أو مكاتب الحزب ويُقال أنَّ المبالغ كانت تتراوح بين 5,000 و 10,000 دولار أمريكي في البداية وتتراوح حاليًا ما بين 2,000 و 3,000 دولار أمريكي.[44]

42 انظر ويمر 2023: 56. كتاب ويمر مثير للاهتمام لأنه, وبدون نيَّة مُسبَقَة, يُسقط القناع عن النظام الحاكم لحزب الاتحاد الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني في كردستان السورية.

43 مقابلة مع مدير منظمة غير حكومية كردية سورية, 10 سبتمبر 2023.

44 مقابلة مع موظف سابق لدى آلدار خليل, خريف 2018.

وعلى الجانب الآخر يدفع الحزب الديمقراطي الكردستاني (في العراق) حاليًا حوالي 20 ألف دولار أمريكي شهريًا إلى المجلس الوطني الكردي وتتلقى جميع الأحزاب الأعضاء 100 دولار أمريكي على الأقل من هذا المبلغ، وتتلقى الأحزاب القيادية في المجلس الوطني الكردي -باستثناء الحزب الديمقراطي ويكيتي- ما بين 2,000 و 2,500 دولار أمريكي، ما يحدث للأموال المتبقية غير واضح. على عكس أحزاب المجلس الوطني الكردي الأخرى، يتلقى الحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا ويكيتي مدفوعات مباشرة من الحزب الديمقراطي الكردستاني (في العراق) يُقال أنَّها تبلغ حوالي 80,000 دولار أمريكي شهريًا للحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا و 30,000 دولار أمريكي شهريًا ليكيتي. يدفع الحزب الديمقراطي الكردستاني (في العراق) أيضًا لجميع أحزاب المجلس الوطني حوالي 500 دولار أمريكي لتمويل راتب مُوظَّف واحد في مكتب المجلس الوطني الكردي في أربيل. بعض الأحزاب الأصغر بمثابة »شركات عائلية« بحتة يشغل فيها الأب والابن مناصب رسمية مدفوعة الأجر، وينحسب هذا كذلك على بعض أحزاب مجلس سوريا الديمقراطية (MSD). علاوةً على ما سبق، يتلقى أعضاء اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا 300 دولار أمريكي وأعضاء المكتب السياسي 2,000 دولار أمريكي. كما يُقدَّم لبعض الأعضاء البارزين في الحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا شقَّة في كردستان العراق وسيارة وراتب.

خاتمة

في ظلِّ الظروف الموضحة أعلاه نشأت فكرة تأسيس اتحاد جديد يضم الأحزاب غير الراضية عن المناخ غير الديمقراطي في المجلس الوطني الكردي ومجلس سوريا الديمقراطية، وقد أعلنت حوالي عشرة أحزاب عن نيَّتها لتنفيذ هذا المشروع. تتطلَّب مثل هذه المشاريع بطبيعة الحال تمويلًا منتظمًا؛ فلا جدوى من الاتحاد في غياب القُدرة على تمويل الأنشطة السياسية المؤثرة. وقد كان هذا هو الحال بالفعل قبل عام 2011، ثم تفاقمت المشكلة في ظل الوضع الاقتصادي الأكثر صعوبة في عام 2023، ولا يبدو أن هناك حلولًا بسيطة على المدى القريب.

الأحزاب الكردية في سوريا

التطورات والديناميكيات والمواقف ما بين ٢٠١١ و ٢٠٢٣

بقلم إيفا سافيلسبرغ ويلينا كولار وسيامند حاجو

2023
أيلول / سبتمبر

المركز الأوروبي للدراسات الكردية
European Center for Kurdish Studies

Europäisches Zentrum für Kurdische Studien (EZKS)
Emser Straße 16
12051 Berlin
Germany
mail@kurdologie.de

Design und Layout: Radwan Awad

© September 2023, Berlin